المجلد (٦)، العدد (١٧)، الجزء الثاني، مارس ٢٠١٧، ص ص ٧٥ – ١٠٦

العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في بعض الدول المتقدمة: دراسة تحليلية

إعداد
أ/نـــورة إبـراهيـم البـاش
محـاضـر بقسـم الـتربيـة الخـاصـة
كليـــة الـتربيـــة – جـــامعـــة المـلك فيصـل

DOI: 10.12816/0038014

العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في بعض الدول المتقدمة: دراسة تحليلية

إعداد
أ/نورة إبراهيم الباش (*)

ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في مجموعة من الدول المتقدمة، وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي، حيث تم تحليل الوضع الذي تضمن الفلسفات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المساهمة في ظهور التربية الخاصة عبر القرون المختلفة في إطار تاريخي، وذلك بمقارنة وضع التربية الخاصة في مجموعة من الدول كإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بما يساعد على تكوين صورة متكاملة عن أصول التربية الخاصة في تلك الدول، وقد انتهت الدراسة برؤية مستقبلية توضح كيفية الاستفادة من هذه العوامل في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: العوامل، الأصول، التربية الخاصة.

(*) محاضر بقسم التربية الخاصة - كلية التربية جامعة الملك فيصل - ايميل: nalbash@kfu.edu.sa

Factors Affecting the Development of Special Education Origins in Some Developed Countries: An Analytical Study

Nourah Ebrahim Albash(*)

Abstract

The purpose of The current study is to emphasize the influencing factors to development of the origins of special education in a group of developed countries, The study used the qualitative analytical method, The study analyzed the cultural, political, economic and social philosophies that contributed to the emergence of special education through different centuries in a historical context, By comparing the status of special education in a group of countries such as England, France and the United States of America in order to create an integrated picture of the origins of special education in those countries. The study concluded with a future vision that shows how to take advantage of these factors in determining the future of The current special endodontic in the Kingdom of Saudi Arabia

Key words: Factors, Origins , Special Education.

(*) Lecturer, Faculty of Education, King Faisal University. Email: nalbash@kfu.edu.sa

مقدمـــــة:

حظيت التربية الخاصة على مدى العقود الماضية باهتمام متزايد شجعها القوانين والتشريعات العالمية، مما جعل البلدان في جميع أنحاء العالم توسع اهتمامها في العناية بالأفراد من ذوي الإعاقة وتتنافس في الخدمات التي تقدمها لتلك الفئات، حتى أصبحت العناية بهم معيارًا مهمًا لتطور الدول وتقدمها.

وقد تفاوتت تلك الدول في هذا التطور؛ ففي حين أن بعض الدول مرت بطفرة واسعة في تطور ميدان التربية الخاصة، نجد في المقابل دول أخرى مرت بتطور تدريجي بطيء في هذا الميدان، حيث تواصلت السياسات والبرامج والممارسات التي تم تطبيقها منذ زمن بعيد في الدول المختلفة، والتي شاركت فيها مجموعة من العوامل ساهمت في تشكيل أصول التربية الخاصة منذ القدم وحتى الوقت الحالي، والتي اختلفت باختلاف كل دولة (Richardson & Powell, 2011)، ذلك أن تلك الدول تفاوتت في الظروف والاتجاهات التي ظهرت في كل منها حتى كان للتعديل الذي ظهر على قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة Individuals with Disabilities Education Act (IDEA) في عام ٢٠٠٤ تأثيرًا كبيرًا، استمرت بعدها التربية الخاصة بالتقدم والازدهار في تقديم الخدمات للأفراد ذوي الإعاقة من خلال الجهود المبذولة لإعداد الموظفين وسد الفجوة بين البحوث والممارسة، وازدياد التركيز على الممارسات التعليمية الشاملة، وقياس النتائج الأكاديمية والاجتماعية لجميع الطلاب بمن فيهم ذوي الإعاقة (Anderson, Algozzine, Spooner & Lo,2017).

والحقيقة أنه عندما نسلط الضوء على أصول التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص نجد بأنها استطاعت في فترة وجيزة من الزمن أن تنال قضب السبق في مجالات عديدة من التعليم يأتي في مقدمتها مجال التربية الخاصة حيث حظيت بعناية كبيرة من قبل الحكومة الرشيدة، مما جعل المملكة تتبوأ مكانة مرموقة بين دول العالم في مجال التربية الخاصة (الموسى،١٩٩٩). ولعل القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة والتي تحولت بعد ذلك إلى الدليل التنظيمي تعتبر هي المرجع والدليل الإداري والتنظيمي

والأكاديمي الشامل للتربية الخاصة في المملكة، والتي ينصح جميع العاملين على اختلاف المؤسسات التي تقدم برامج التربية الخاصة بالرجوع إليها، وهذا من شأنه ضمان تقديم مستوى نوعي من الخدمات ويكفل التمشي بموجب الأنظمة والضوابط المطلوبة (مرزا، مرزا، والجماعي،٢٠١١)، ذلك أن هذه القواعد التنظيمية أكدت في سياستها على إتاحة خدمات التربية الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة بما يكفل لهم فرصًا متساوية مع أقرانهم العاديين في جميع المجالات (وزارة المعارف، ١٤٢٢).

والجدير بالذكر أن أصول التربية الخاصة عمومًا لا يمكن حصرها في أصل أو منشأ واحد؛ ذلك أنها لم تظهر بشكل منفرد بل كانت متعلقة بمجموعة من العلوم التي كانت أساسًا في ظهورها كعلم مستقل منذ البداية، وفي ذلك ذكر كلًا من هالاهان وكوفمان (٢٠٠٨) أن التربية الخاصة تعتبر بمثابة مجال مهني له جذوره العميقة في العديد من الأنظمة والعلوم كالطب وعلم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والتربية المهنية والتاريخ والعلوم والسياسة. كما أشار فاريل Farrell (2009) إلى أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في التربية الخاصة، وهذه العوامل تعمل سويًا مما يجعل من الصعب فصلها عن بعضها البعض، كما أنها متغيرة عبر الأوقات والأماكن.

وفي هذا يؤكد وارين Warren (2017) على أن التحقيق التاريخي بشأن التربية الخاصة لا يزال ناقصًا، فهو بحاجة إلى الحصول على المصادر الموثوقة لمعرفته وبالتالي التوصل إلى الطرق والوسائل الميدانية الصحيحة وتتبع أثرها على مر السنين، وذلك من خلال تفسير الماضي وإزالة القلق الحاصل حول الحاضر والمستقبل. وعلى هذا تتطرق الدراسة الحالية إلى العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت وراء ظهور أصول التربية الخاصة في مجموعة من الدول المتقدمة مما يساعد في تحقيق الفهم الأعمق لأصول التربية الخاصة المشكَّلة من العوامل المختلفة، ومن ثم تقديم رؤية مستقبلية توضح كيفية الاستفادة من تلك العوامل في تحديد ما يتجه إليه مستقبل التربية الخاصة الحالي بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

إن المتأمل في وضع ميدان التربية الخاصة على مر العصور يدرك تمامًا كمية الاختلافات والتطورات التي حدثت في هذا الميدان منذ القدم والتي ساهمت في تشكيل التربية الخاصة في وضعها الحالي، وفي هذا يشير كلًا من ريتشاردسون وبول Richardson &Powell (2011) إلى أن أصول التربية الخاصة شهدت اتجاهًا ملحوظًا لتصويرها بعبارات إيجابية وربط النمو الهائل فيها بالثقة والتفاؤل، وغالبًا ما يقدم تاريخ التربية الخاصة كقصة للتحرير تجاه تطبيع الحقوق التي تخوِّل للحصول على العضوية الكاملة والمشاركة في المجتمع، وتصوير هذا التغيير التاريخي يوضح لنا كيفية تحرر الأفراد والجماعات من ذوي الإعاقة من قيود ظالمة وبخاصة في الأمد البعيد، حيث تتوفر العديد من الأدلة التي تؤيد ذلك، مثل وضعهم في منازل الفقراء والمصحات والسجون.

وبالتالي فإن ميدان التربية الخاصة عمومًا وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص شهد تناقضات كبيرة فيما يتعلق بالأفكار والفلسفات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في حقبة من الزمن وشكلت عوامل مؤثرة على التربية الخاصة مما جعلها أصلًا من أصولها، ونتيجة لذلك ازدادت الصعوبة في تكوين صورة متكاملة عن أصول التربية الخاصة وفهم الاختلافات في الهياكل المؤسسية التي عنيت بذوي الإعاقة على مر العصور باختلاف تلك العوامل.

ونظرًا لأهمية الإلمام بتلك الفلسفات للتعمق في وضع التربية الخاصة الحالي والتنبؤ بمستقبله، تستعرض الدراسة الحالية أهم العوامل المؤثرة على تشكيل أصول التربية الخاصة وتطورها عبر القرون المختلفة في مجموعة من الدول المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتوضيح كيفية الاستفادة منها في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي بالمملكة العربية السعودية.

وعلى هذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في بعض الدول المتقدمة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي أهم العوامل (الثقافية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في بعض الدول المتقدمة؟

٢- كيف يمكن الاستفادة من هذه العوامل في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي في المملكة العربية السعودية؟

أهـــداف الـــدراســـة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية في:

١- تسليط الضوء على أهم العوامل (الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية) المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في بعض الدول المتقدمة.

٢- توضيح كيفية الاستفادة من تلك العوامل في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي في المملكة العربية السعودية.

أهميـــة الـــدراســـة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله؛ فالأصول في التربية الخاصة هو موضوع قلما يطرح في الدراسات العربية -حسب حدود علم الباحثة- رغم وجود المؤسسات التي تعنى به وتقدم المعايير والمبادئ التي تستند عليه، ونستطيع القول بأن معرفة الأصول لأي علم هو الأساس لفهم هذا العلم والتعمق فيه، والتي تساعد بالتالي على إصدار الأحكام على الحاضر والمستقبل وليس فهم الماضي فقط، فنحن لا نستطيع أن نبني الحاضر دون الرجوع للماضي لأنه هو الأساس وهو الذي يعطينا القوة والثقة في تفسير الأمور الحالية، كما تكمن أهمية الدراسة الحالية في قلة وجود أطر وأدلة مرجعية تؤطر العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية وفق سياق علمي منظم، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة النظرية إلى تحليل الواقع لميدان التربية الخاصة عبر القرون المختلفة من خلال مراجعة الأدبيات النظرية في هذا المجال، كما تتيح هذه الدراسة الفرصة لمحاولة الاستفادة من هذه الأصول في تطوير ممارسات تربوية تطبيقية تتجاوز تلك العقبات والمشاكل التي تم التعرض لها سابقًا، وتسهم في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي بالمملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

العوامل:

هي مفاهيم وقوى وقدرات محتملة لمظاهر معينة توصِّل لتفسير مجموعة من الارتباطات، والتي تؤثر على عدد من الظواهر المختلفة (زهران، ١٩٩٤).

وتعرف الباحثة العوامل إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها مجموع الظواهر الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة.

الأصول:

هي القواعد والقوانين والأسس التي يبنى عليها العلم والموضوعات، وبالتالي فإن تطبيق تلك الأصول وممارستها يعني الجودة في العمل الذي مورس أو نفذ، وأصول التربية هي: مجموعة من النظم التي تسهم في صنع التربية وتشكيلها والتي تتضمن دراسة مختلف جوانب العملية التربوية وأبعادها بما يؤدي إلى تحسين كافة أمور الحياة (الخزاعلة، ٢٠١٢).

وتعرف الباحثة الأصول إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها تلك الأسس والقواعد التي شكلت إطار التربية الخاصة عبر القرون المختلفة.

التربية الخاصة:

هي "مجموع البرامج التربوية المتخصصة والتي تقدم لفئات من الأفراد غير العاديين وذلك من أجل مساعدتهم على تنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتحقيق ذواتهم ومساعدتهم على التكيف" (الروسان، ٢٠٠٧: ٧).

وتعرف الباحثة التربية الخاصة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها تلك البرامج التي تقدم للأفراد من ذوي الإعاقة والتي تتضمن خدمات من شأنها مساعدتهم على العيش باستقلالية.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي التحليلي، حيث تم تحليل الوضع الحالي وطرح أسئلة حوله والتي تمت الإجابة عليها من خلال الأدبيات والدراسات والتجارب العالمية، وذلك لخلق إطار يتم من خلاله تكوين صورة متكاملة عن العوامل المؤثرة على تشكيل أصول

التربيـة الخاصـة وتطورهـا فـي القرون المختلفـة، ممـا يسـاعد فـي تكـوين رؤيـة مسـتقبلية لكيفيـة الاستفادة من تلك العوامل في تحديد وضع التربية الخاصة الحالي في المملكة العربية السعودية.

الإطـــار النظـــري والـــدراســـات الســـابقـــة:

ستتم الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في تشكيل التربيـة الخاصـة فـي عدد من الـدول المتقدمـة فـي إطـار فلسفي بـالرجوع إلـى الأصـول الماضية للتربيـة الخاصـة وربطهـا بالحاضـر، وقد تم اختيـار كـلًا من إنجلترا وفرنسـا باعتبارهمـا الـدولتان اللتـان تأثرتـا بالتربيـة الخاصـة بشـكل كبيـر منـذ العصـور الأولـى وظهـرت الاختلافـات بينهما من خلال المراجع والبحوث العلمية، كما سنلقي الضوء على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أكثر الدول تقدمًا في مجال العناية بذوي الإعاقة في الوقت الحالي، وسيتم تناول ذلك من خلال محورين رئيسيين:

المحور الأول: العوامل (الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية) المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في بعض الدول المتقدمة:

أولًا: العـــــوامـــــل الثقـــــافيـــــة:

لعبت الثقافات دورًا كبيرًا في التعامل مع ذوي الإعاقة على مر العصور فعندما نسلط الضوء على الحقب الزمنية السابقة نجد أن المفاهيم والاتجاهات والمعتقدات أثرت بشكل كبير على تاريخ التربيـة الخاصـة منذ القدم، فقد كان الإغريق والرومان ينظرون للإعاقة على أنها نظير شؤم لأنها كانت بالنسبة لهم عقابًا إلهيًا، كما نادى كلًا من أرسطو وبلاتو بقتل الأطفال ذوي الإعاقة والتخلص منهم ورميهم من على التلال أو تعذيبهم وربطهم بالسلاسل، كما أعطوا ولـي الأمـر الحـق فـي أن يـتخلص مـن أطفالـه المعـاقين بالطريقـة التـي يراهـا مناسبة، ولكـن مـع ظهـور الـديانات السـماوية بـدأت الصـورة تتغيـر تـدريجيًا نتيجـة لتغيـر الثقافـات لـدى الأشـخاص والتـي أثرت فيهـا الأديان، وقد اختلف ذلك من ديانـة لأخرى فبالنسبة لليهود ظلوا يعاملون ذوي الإعاقـة علـى أنهـم دنـس بينمـا المسـيحيين أصـبحوا ينظـرون لهـم علـى أنهـم أشـخاص يحتـاجون للمساعدة والدعم أما الدين الإسلامي فقد شجع على رعاية الأشخاص الضعاف في المجتمع

بمن فيهم ذوي الإعاقة (الخطيب، ٢٠١٣)، حتى أصبح العصر الإسلامي من أزهى العصور في التعامل مع ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم مما جعل العديد من الصحابة من ذوي الإعاقة يصبحون نماذج عظيمة يشهد بها التاريخ على مر العصور (آل الشيخ، ٢٠١٦). وبالتالي فإن اختلاف ردود فعل هؤلاء الأشخاص يعكس في النهاية اختلاف ثقافتهم نحو ذوي الإعاقة حيث أكد كلًا من ريتشاردسون وبول Richardson &Powell (2011) على أن الدول تختلف في أنظمة التربية الخاصة التي تسير عليها حتى في القرون الحديثة وأن هذا التفاوت في التغير يعكس التنوع الثقافي لتلك الدول.

وعندما نتطرق للعوامل الثقافية المؤثرة في التربية الخاصة لا نستطيع أن نغفل الحديث عن حركة التنوير التي ظهرت في القرن الثامن عشر والتي كان لها دور كبير في ميدان التربية الخاصة، وفيما يتعلق بهذا القرن فقد اهتم فيه الفلاسفة والمفكرون بالتربية بشكل عام واعتبروها شرطًا من شروط إصلاح التعليم وتطوير التفكير، حتى حظيت التربية بمكانة بارزة جعلت القرن الثامن عشر يتوج بـ"قرن التربية" حيث ظهرت في ذلك العصر العديد من النظريات التي أثرت المجال التربوي حتى الوقت الحالي (التركي،٢٠٠٥). وقد كان من ضمن هذه المجالات التي حظيت باهتمام مجال التربية الخاصة حيث كان لجهود الفلاسفة فيها تأثيرًا كبيرًا على تطور التربية الخاصة تطورًا لم يسبق له مثيل، وهذا التطور ساهم فيما بعد بظهور التربية الخاصة في شكلها الحالي وأثرت على المفاهيم الثقافية الواسعة عن ذوي الإعاقة في المجتمعات المختلفة، حيث بدأت مساهمة حركة التنوير في التربية الخاصة بمستوى الفلسفة وانتهت بمستوى الخدمات والمنظمات لهذه الفئة بداية من الملاجئ والمستشفيات ثم المدارس الخاصة وانتهاء بمدارس الدمج التي نادت بها القوانين والتشريعات الحديثة في التربية الخاصة (Richardson &Powell, 2011). وسنحاول إلقاء الضوء على تأثير هذه الحركة على وضع التربية الخاصة في الدول موضع التحليل باعتبارها من أهم العوامل الثقافية فيما يلي:

١- إنجلـــترا وفـــرنســـا:

المتأمل في وضع التربية الخاصة في كل من إنجلترا وفرنسا يجد بأن حركة التنوير كان لها دورًا كبيرًا في ظهور مؤسسات التربية الخاصة في كل منهما، ورغم أنهما أنشأتا المؤسسات الكبيرة في نفس الأوقات تقريبًا إلا أن هناك فروقًا كبيرة داخل أنظمة كل منهما فيما يتعلق بالهدف من إنشاء هذه المؤسسات، حول ما إذا كانت تهدف إلى العناية بذوي الإعاقات الحسية والبدنية والعقلية أو إلى تخليص المجتمع من ذوي الإعاقات والانحرافات الاجتماعية، ففي حين نجد أن إنجلترا ركزت في تلك المؤسسات على عمل الخير العقابي والتي كانت تهدف بشكل أساسي إلى التخلص من المعاقين بحبسهم مثلهم مثل المجرمين، بينما فرنسا كانت تركز فيها على عمل الخير الأبوي والصدقة الأبوية وتقديم العناية لذوي الإعاقات، وهي منزلة تعزز المثل العليا القومية وتتفوق على المؤسسات والممارسات العقابية، وهذه المقارنة تعكس أشكالًا مختلفة من الرعاية فهي تعكس الطرق والسبل الخاصة التي يتفاعل بها فكر حركة التنوير مع بناء وتأسيس المؤسسات وكيف استطاع هذا الترتيب التتابعي والتسلسلي للمؤسسات أن يجعل الأفكار مادية وملموسة على أرض الواقع، حيث أن دراسة العلاقة بين حركة التنوير المضادة والخارجية في كل من فرنسا وإنجلترا تساعد في فهمنا بشكل أفضل للأسباب وراء استخدام أساليب معينة لبناء المؤسسات الكبيرة في كل دولة (Richardson &Powell, 2011)، مما يجعل تلك المؤسسات تختلف اختلافًا كبيرًا حسب التوجه الثقافي لكل من إنجلترا وفرنسا والذي يمثل التأثير الأكبر للعوامل الثقافية في كل منهما.

ويمكن الإشارة هنا إلى حركتين في عصر التنوير تمثلت الأولى في حركة التنوير الرسمية التي قادها جون لوك في إنجلترا والتي ركزت على أن معرفة الانسان تنبثق من الإدراكات الحسية التي تأتي من الخبرات والحواس، أما الثانية فقد تمثلت في حركة التنوير المضادة التي قادها جان جاك روسو في فرنسا والتي ركزت على أن المعرفة تأتي من العواطف والمشاعر التي تكون أقوى من الحواس (Richardson &Powell, 2011)، وعمليًا هذه الفكرة هي التي أعطتهم نوعًا من التفاؤل بإمكانية تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تختلف حواسهم وأفكارهم عن العاديين.

ويمكن القول بأن الأفكار الجديدة التي ظهرت في حركة التنوير الفرنسية كان لها تأثير كبير على منشأ وأصل التربية الخاصة، حيث عجلت في ظهور أنشطة فكرية معقدة شكلت بدورها الجهود المبذولة في التربية الخاصة، وقدمت بداية حاسمة للتعليم والتدريب المنظم لذوي الإعاقة، ويمكن إيجاد التجسيد الحي من خلال هؤلاء الأشخاص لما أراد أولئك الفلاسفة أن يؤمنوا به بشأن طبيعة الانسان، وتمكنوا بذلك من إيجاد البرهان في التعليم باستخدام الحوافز المتبادلة كوسيلة لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة مما أدى إلى تطوير ميدان التربية الخاصة تطورًا كبيرًا في القرن الثامن عشر (Winzer,1998).

ومن الأمور الثقافية التي اتفقت عليها كلًا من إنجلترا وفرنسا هو تركيز اهتمامها على الصم بالدرجة الأولى كما أشارت إلى ذلك دراسة وينزر Winzer (1998) حيث كان اهتمام الفلاسفة يرتكز بشكل أساسي على ربط كل من الصمم وتطور اللغة بالتفكير، مما أدى بفلاسفة إنجلترا في القرن السابع عشر وبشكل أكبر بفلاسفة فرنسا في القرن الثامن عشر لأن يتبنوا الصم كأفراد طبيعيين في دراستهم على أساس أو جوهر الطبيعة الإنسانية، حيث كان للجهود التي بذلت من فلاسفة كل من إنجلترا وأوروبا دور كبير من خلال وجهات نظرهم حول طبيعة الإنسان ودور اللغة في ذلك ومن ثم استخدموا الأشخاص الصم ليؤكدوا نظرياتهم بهذا الشأن، ثم تدرج الاهتمام بعد ذلك إلى الكفيفين وذوي الإعاقة العقلية، وبذلك عزز هؤلاء الفلاسفة حركة فكرية مهمة جدًا في القرن الثامن عشر كما أنهم أسسوا واحدًا من أفضل العصور المزدهرة في تاريخ الإنسانية في هذا المضمار.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية:

عندما نسلط الضوء على الولايات المتحدة الأمريكية ووضع التربية الخاصة فيها، نجد أنها كانت تقدم القليل من الاهتمام بتعليم ذوي الإعاقة قبل عام ١٨٥٠م، وربما تكون طبيعة المجتمع التي تعتمد على الزراعة في المقام الأول لعبت دورًا كبيرًا في ذلك، حيث أن التعليم الرسمي لم يكن ضرورة لتنشئة الأطفال، ولم يكن هناك برنامج عملي أو مدارس لذوي الإعاقة في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، كما كان هناك عدد كبير من الأطفال ذوي الإعاقة

البسيطة لم يكن يتم اعتبارهم من ذوي الإعاقة قبل عام ١٩٦٠م، بينما كانت الإعاقات الشديدة فقط هي محور الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية (Battaglino,2007).

كما أشار كلًا من مارتن ومارتن وتيرمان Martin & Martin & Terman (1996) إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والعقلية كانوا هدفًا للتمييز بين الثقافات في الولايات المتحدة الأمريكية وهناك أمثلة كثيرة لعزلهم وإقصائهم وتدميرهم، حيث بدأت ثقافة المجتمع الأمريكي في العناية بذوي الإعاقة بوضعهم في مؤسسات ثم تم التركيز على النظام التعليمي وأماكن العمل الخاصة بهم، حيث كانت الخدمات المقدمة في البداية متدنية جدًا، ثم تم قبولهم في المدارس الحكومية ولكن مع وضعهم في التعليم العادي بدون أي خدمات خاصة.

وتُشير وينزر Winzer (1998) إلى أنه خلال القرن الثامن عشر وبالتحديد خلال السنوات التي جاءت بعد قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة الحسية حيث كان الصم من أوائل الأشخاص الذين حظوا باهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية كما حصل في إنجلترا وفرنسا. أما بدايات القرن التاسع عشر فقد أشار كلًا من هالاهان وكوفمان (٢٠٠٨) إلى أنها شهدت ظهور أولى المحاولات المنظمة التي بذلت في سبيل تعليم المتخلفين عقليًا والمضطربين انفعاليًا أو سلوكيًا، وقد أدى ظهور الأفكار الجديدة في المجتمعين الأمريكي والفرنسي مثل الديموقراطية والحرية الشخصية والمساواة إلى إحداث تغير كبير في الاتجاهات نحو هؤلاء الأطفال، فبدأ المصلحون السياسيون والقادة في الاهتمام بإكساب هؤلاء الأطفال المهارات التي تجعلهم أفرادًا عاديين في المجتمع وتحقق لهم الكرامة الإنسانية التي افتقدوها.

وفي أوائل القرن التاسع عشر حاول مجموعة من الأطباء الأوروبيين إثبات أنه حتى الأطفال الذين يعانون من إعاقات شديدة يمكنهم التعلم من خلال التعليم النظامي، ومن هنا بدأ التحسن في تقديم الخدمات للأطفال ذوي الإعاقة حيث ازداد بناء المؤسسات التي تقدم الخدمات لهذه الفئة (Battaglino,2007). ثم تطورت التربية الخاصة بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبحت من أكثر الدول تقدمًا في هذا المجال وقد كان الفضل يعود لمجموعة

من العلماء أمثال هاو وجالوديت في إدخال أساليب التربية الخاصة وأفكارها إلى الولايات المتحدة الأمريكية (هالاهان، كوفمان، ٢٠٠٨).

كما أنه من العوامل الثقافية التي أثرت على التربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا يمكن إغفالها قضية التعليم المقدم لذوي الأقليات الثقافية، حيث أن خدمات التربية الخاصة التي قدمت لأطفال هذه الأقليات تأثرت بشكل كبير بثقافة المجتمع بشكل عام والمعلمين بشكل خاص، وفي ذلك أشار كلًا من سكيبا وآخرون Skiba & et al (2008) إلى أنه تم تصوير التمثيل غير المتكافئ لطلاب الأقليات في التربية الخاصة – خصوصًا الأمريكيين من أصل إفريقي –على أنه عرض من أعراض الانفصال الأوسع بين الثقافة التعليمية السائدة والتوجهات الثقافية للمجتمعات من ذوي البشرة السوداء.

وقد كان للقضايا التي رفعها الآباء ضد المدارس دورًا كبيرًا في الارتقاء بخدمات التربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعكس كذلك الوعي الثقافي الموجود لدى هؤلاء الآباء الذي اعتبر الأساس لحصول ذوي الإعاقة على حقوقهم الرسمية، ومن هذه القضايا قضية براون ضد التمييز العنصري حيث أشار تيرنر Turner (2015) إلى أن هذه القضية عرضت على المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية والتي رفعها براون ضد مجلس التعليم في عام ١٩٥٤م لكونهم منعوا ابنته من الالتحاق بالمدرسة بسبب لونها، وقد فتحت هذه القضية الباب لقضايا أخرى أعطت ذوي الإعاقة حقوقهم في العديد من المجالات. بالإضافة إلى قضية ايمي رولي والتي تعتبر أول قضية في التربية الخاصة تعرض على المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية والتي على أساسها تقرر تقديم التعليم العام المجاني للأطفال من ذوي الإعاقة (Yell, Katsiyannis &Hazelkorn,2007). وكذلك قانون روزا الذي تغير على أساسه مصطلح "التخلف العقلي" إلى "الإعاقة الذهنية" وجعل هناك اعتراف من الحكومة الاتحادية أن مصطلح التخلف العقلي يعتبر امتداد للتمييز العنصري، وبالتالي ظهر هذا القانون عام ٢٠١٠م والذي ساعد على تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة في المجالات المختلفة المتعلقة بالتعليم والصحة والعمل (Friedman ,2016).

وبذلك أصبحت هذه القضايا هي المحرك الأساسي لتطوير التربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ذلك يؤكد كلًا من سكيبا وآخرون Skiba &et al (2008) على أن نشأة التربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى حركة الحقوق المدنية، فقد كانت تمثل مصدر إلهام لها من خلال الاستراتيجيات التي استخدمها داعمو القضايا المتعلقة بالتربية الخاصة، والذين أسهمت جهودهم في ظهور أولى تشريعات التربية الخاصة الوطنية.

وهذا بالتالي يثبت لنا بأن العوامل الثقافية كانت من أول العوامل التي سلطت الضوء على فئة التربية الخاصة وساهمت في تطويرها بعد أن كانت فئة مهمشة وغير معترف بها في المجتمع، فمن خلال ثقافة مجموعة من الفلاسفة تغيرت تلك النظرة وتحولت حياة هؤلاء الأفراد إلى أشخاص لهم حقوقهم وكيانهم في المجتمع، كما اتضح تأثيرها من خلال الأقليات الثقافية والقضايا المرفوعة من قبل ذوي الإعاقة وأسرهم والتي تعتبر انعكاس للوعي الثقافي الذي يحمله أولياء الأمور والمختصين في التربية الخاصة مما فتح المجال لتأثير العوامل الأخرى فيما بعد.

ثانيًا: العـــــوامـــــل السيـــــاسيـــــة:

كان للعوامل السياسية دورًا كبيرًا في التأثير على ميدان التربية الخاصة، ودورها في الحقيقة يمتد إلى بقية العوامل؛ فسياسة الدولة تحكم نوعية الخدمات التي تقدمها للفئات المختلفة فيها ومنها فئة التربية الخاصة في جميع المجالات بما فيها المجالات التعليمية والمهنية والصحية، وفي ذلك أشار الخزاعلة (٢٠١٢) إلى أن التربية تأثرت كثيرًا بالحركات السياسية التي ظهرت في القرون الماضية حيث كانوا يعتبرون الطفل السليم ابن الدولة أما المريض أو المعاق أو الضعيف فقد كان يتم التخلص منه ورميه من فوق الجبال واعتباره شخص لا يعني شيئًا بالنسبة للدولة.

كما أشار كلًا من ريتشاردسون وبول Richardson &Powell (2011) إلى أن البحوث في التربية الخاصة كانت معظمها تركز على الجوانب السياسية المتعلقة بها حيث تحدد النظريات والسياسات والممارسات الواجب اتباعها، مما جعل النقاش يزداد حول التربية الخاصة والعمل على تنظيمها من خلال تسليط الضوء على المبادئ والاختلافات فيها، وهذا بالتالي

يعكس "نظرية مارشال" التي كان لها دور كبير في هذا المجال، حيث ذكر مارشال بأن حصول ذوي الإعاقة على التعليم يعكس حقوق المواطن في الدولة، كما أن هذه الحركة كان لها دور كبير في التعليم الإلزامي الذي كان لهذه الفئة نصيب كبير فيه، حيث كانت هي البوابة التي فتحت لذوي الإعاقة المجال للدخول إلى المدارس بعدما كانوا محرومون منها.

وقد أشار فاريل Farrell (2009) إلى أن العوامل السياسية كان لها دورًا كبيرًا في تعليم ذوي الإعاقة سواء كانت تلك السياسة ليبرالية حرة أو متحفظة، خصوصًا وأن تعليم هؤلاء الأفراد يؤثر على الدخل القومي للدول لما تشكله الإعاقات من تكاليف إضافية، وهذا بالتالي أدى إلى الاعتراف بحالات متزايدة من الإعاقات وتقديم العناية لهم بصفتهم مواطنين في الدولة. مما يثبت لنا تأثير العوامل السياسة على ميدان التربية الخاصة، وسنحاول أن نلقي الضوء على تأثير تلك العوامل في الدول موضع التحليل فيما يلي:

١- إنجلترا وفرنسا:

تعتبر سياسة الدولة المتمثلة في السلطة المركزية واللامركزية من أكثر العوامل المؤثرة في التربية الخاصة، ويمكن القول بأن المقارنة بين حكومة قومية مركزية وحكومة قومية لا مركزية يحدد موضع السلطة والنفوذ على التعليم ومنه تعليم ذوي الإعاقة، فنجد أن إنجلترا التي تتبع السلطة اللامركزية تتأثر بشكل كبير بالقيود والضوابط الاقتصادية المنتشرة فيها، مما جعل هناك ارتباط معقد بين التعليم العام وبين اقتصاد الوظائف الصناعية المتزايدة في إنجلترا، أما بالنسبة لفرنسا التي تتبع السلطة المركزية فقد أدت الثورة فيها في عام ١٧٨٩م إلى تأثير تحويلي كبير رفع وضع الشؤون السياسية فوق جميع الشؤون الأخرى، وعلى عكس إنجلترا كانت مؤسسات المكفوفين في فرنسا مؤسسات قومية من حيث الهدف والعنوان، وبذلك فإن المؤسسات الموجودة في كل من إنجلترا وفرنسا أضفت طابع مؤسسي على نظم التربية الخاصة عالميًا، وهذا يوضح لنا الفرق الكبير بين الدول من حيث التطور العمراني والاقتصادي داخلها والذي يتأثر بسياسة الدولة بالدرجة الأولى (Richardson, Powell &2011) .

كما كان لحركة التنوير التي تم الإشارة لها سابقًا دورًا كبيرًا في الوضع السياسي في كل من إنجلترا وفرنسا حيث أنهما أنشأتا المؤسسات كاستجابة للتشتت في الأفكار والاعتقادات السائدة في ذلك الوقت، فبالنسبة لإنجلترا مثَّل ضجيج الأشخاص ذوي الإعاقة الذي نتج عن حركة التنوير اضطرابًا محليًا على مستوى الدولة، أما بالنسبة لفرنسا فقد كان ذلك الضجيج يمثل اضطرابًا وطنيًا أكثر من كونه محليًا، وقد تم تشبيه أصوات ذوي الإعاقة بالضجيج الذي كان يتجه للأسفل في فرنسا بينما كان يتجه للأعلى في إنجلترا حتى أن بعض ذوي الإعاقة تفوَّهوا بأمور لم يتجرأ عليها الآخرين، كما أنهم لم يكونوا جميعهم مهمشين بل أعطوا حقوقهم وأصبحت لهم مكانة مثلهم مثل كبار الدولة ورجال الدين (Richardson &Powell, 2011). وعند مقارنة العوامل السياسية في كل من إنجلترا وفرنسا نجد بأن إنجلترا تتحرك في اتجاه اللامركزية في إدارة التعليم خاصة في مرحلة التعليم الإلزامي، بينما فرنسا كانت دولة مركزية تمارس سلطة موحدة أكثر على المجتمعات المحلية والإقليمية، ثم تحولت فرنسا بعد ذلك إلى البعد عن المركزية في التعليم، ولكن في جميع الحالات فإن الاتجاه للمركزية أو اللامركزية في التعليم يحتاج لتفسير لمعرفة كيفية تأثيرها على التربية الخاصة ومعرفة مدى ارتباط البعدين ببعضهما (Richardson &Powell, 2011).

٢- الولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية متأخرة في التربية الخاصة، لكنها استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة في خدمة ذوي الإعاقة والتي جعلتها تتفوق على العديد من البلدان من الناحية السياسية، إذ أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية عدة قوانين في التربية الخاصة كانت جزء من سياستها في التعامل مع هذه الفئة والتي ذكر كلًا من مارتن وآخرون Martin & et al (1996) بأن تلك القوانين وصلت إلى ٤٥ قانونًا صدر من قبل المجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية والكونجرس الأمريكي يضمنون فيه حقوقًا تعليمية قوية للأطفال ذوي الإعاقة. كما أن تلك القوانين ازدهرت بشكل كبير في القرن العشرين الذي أطلق عليه الخطيب (٢٠١٣) "قرن القوانين والتشريعات في التربية الخاصة". وقد كان من أهم

القوانين التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية: المادة ٥٠٤ من قانون إعادة التأهيل Section 504 of the Rehabilitation Act لعام ١٩٧٣م، والباب الثاني من قانون الأمريكيين المعاقين Americans with Disabilities Act (ADA) لعام ١٩٩٠م، وقانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة (IDEA) لعام ١٩٧٥م، وجميع هذه القوانين تضمن تلقي التعليم المناسب لذوي الإعاقة (Maher,2011). وقد عكست هذه القوانين سياسة الدولة في العناية بذوي الإعاقة، حيث جاءت بعدة أهداف أحدثت نقلة نوعية في مجال التربية الخاصة بأكمله.

كما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبع السلطة اللامركزية لوضع الأطفال في المدارس الشاملة باعتباره يشكل المنطق المؤسسي للنظام التعليمي، والذي سيحدث تغيرًا جذريًا في الأمور الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأمور المتعلقة بالجنس والعرق والانتماء، كما أن نظام اللامركزية المستخدم في كل من إنجلترا وأمريكا يعتبر حماية لذوي الإعاقة من نظام الفصل الذي كان يستخدم معهم سواء في التعليم أو العمل وبذلك يكون هذا النظام مؤكدًا على إمكانية إدماجهم في المدارس العادية، ومن ثم يكون احتياجهم للمساعدات الاجتماعية أقل (Richardson &Powell, 2011).

وبالتالي يمكن القول بأن العوامل السياسية كان لها تأثيرًا كبيرًا على التربية الخاصة والذي انعكس على الخدمات المختلفة المقدمة لهذه الفئة باختلاف السياسة التي تتبعها كل دولة سواء كانت مركزية أو لا مركزية، والقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة لتنظيم العمل في مجالات التربية الخاصة فيها.

ثالثًا: العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية مؤثرة بشكل كبير في التربية عمومًا، ذلك لما تنطوي عليها من تأثير على النواحي المادية المتعلقة بتوفير الخدمات التي يحتاجها الأطفال لتلقي التعليم المناسب، وفي هذا أشار الخزاعلة (٢٠١٢) إلى أن النظام الاقتصادي الذي تتبعه الدولة سواء كان رأسماليًا أم اشتراكيًا يؤثر بشكل كبير في سير هذه الدولة وطريقة حياتها وبالتالي تربية أجيالها، حيث أن التربية والتعليم هي الأساس في تنمية القدرات والمهارات عند الأفراد، والتي

تسهم بالتالي في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدولة حيث أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي كلما ارتفعت الثقافة وزاد الدخل القومي وبالتالي تطور التعليم، وسنحاول أن نتطرق لبعض العوامل الاقتصادية المؤثرة في التربية الخاصة في الدول موضع التحليل فيما يلي:

١- إنجلـــترا وفـــرنســـا:

بالنسبة لإنجلترا فقد كان لتأثير قوانين الفقر دورًا كبيرًا في التغير الاقتصادي الذي حصل فيها، أما فرنسا فقد شهدت في القرن الثامن عشر مثل إنجلترا مشكلة ضعف التمهن باعتباره مانع وحاجز عن الفقر، وقد كان قانون التمهن في فرنسا يتجاوز حدود شباب يتلقون تعليم من معلم لتعلم حرفة والحصول على التعليم في كتاب أولي، حيث كان المعلم هو قلب ولبَّ المجتمع كما كان المجتمع يتكون من المعلمين فقط، وقد كان المجتمع في فرنسا يتكون من وحدات صغيرة أهمها نقابات العمال التي كان لها دور كبير في خلق علاقات توجيهية بين المتدربين والعمال وبناء نظم هرمية على أساس المهارة والمرتبة، ومع ذلك ظهرت الانقسامات الثقافية التي تأثرت بشكل كبير بظهور اللقطاء والأيتام الذين تخلى عنهم المجتمع والناس بسبب الخوف من فقدان العمل والوظيفة، مما جعل هذا الفرق يصبح نقطة محورية في رأي المحبين للخير وعامة الناس (Richardson &Powell, 2011). وقد كان لذوي الإعاقة دورًا في هذا المجال حيث كانوا يعاملونهم بنفس معاملة اللقطاء والأيتام كونهم غير قادرين على العمل وممكن أن يسببوا لهم أضرارًا اقتصادية كبيرة.

وعندما نسلط الضوء على بناء وإنشاء المؤسسات والقوانين في كل من إنجلترا وفرنسا نجد أن تواريخ البناء والتنفيذ يحكمها قوانين قومية تتعلق بالتمهن والتواريخ التي حدث فيها التعليم المجاني والإلزامي الذي أتاح الفرصة لذوي الإعاقة لتلقي تعليمهم في المدارس بعد أن كانوا محرومين منها، والتي كان العامل الأساسي المؤثر فيها اقتصاد البلاد، إذ تعتبر القوانين الخاصة بالتمهن حدث البداية لأنها مؤشر على انهيار الآليات التقليدية لاستيعاب الفقر وتعليم الأطفال، وهي تعبِّر عن الظروف المادية المحسنة والمتطورة نتيجة اقتصاد السوق وفي نفس الوقت تشير إلى التطورات التي جلبها الاقتصاد نتيجة انهيار الاضطراب الاجتماعي كما عبر

عنه بولاني (١٩٥٧)، وبالتالي فبناء دور الإصلاح والتهذيب بعد قانون التمهن يعكس محاولة لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية ويخلط بين النظم التقليدية والابتكارية، ويوضح التسلسل التتابعي للمؤسسات التي بدأت بدور الإصلاح والتهذيب يليها مؤسسات الصم والمكفوفين وانتهت بتنفيذ التعليم الإلزامي (Richardson &Powell, 2011). ونستطيع القول بأن هذه المؤسسات التي ظهرت في كل من إنجلترا وفرنسا كانت تمثل تغيرًا اقتصاديًا أثر في المجتمع بشكل كامل والذي عكس التطبيق العملي للأفكار والمحاولات التي ظهرت في عصر التنوير.

كما أن نظرية كارل بولاني الذي تطرق فيها لمبدأ التبادلية كانت من العوامل الاقتصادية المهمة التي أثرت على التربية الخاصة في كل من إنجلترا وفرنسا، حيث كانت الدول تتبادل المصالح مع بعضها من خلال أشخاص يعيدون توزيع المنتجات في أسواقهم فلا يعود هناك فقراء أو من يحتاجون للمساعدة، وبذلك تمت مساعدة ذوي الإعاقة من ضمن الحركة الكبيرة في تطوير الأسواق الخاصة بإنجلترا، كما أن هذه الحركة جعلت الطبقة الكادحة تطالب بحقوقها فلم يعد الأمر يقتصر على كبار الدولة والمسؤولين في التحكم في السوق ولم يعودوا يقبلون بأسعار تفرض عليهم من قبل الدولة بل أصبح لهم دور في اقتصاد تلك الدول كونهم مشتركين فيه وهذا بالتالي نمى حقوق المواطنة لديهم (Richardson & Powell, 2011).

٢- الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر الحرمان الاقتصادي الذي كانت تتعرض له الأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية كونهم يعانون من الفقر بنسبة كبيرة من أكثر العوامل المساهمة في زيادة تمثيل طلاب الأقليات في التربية الخاصة، حيث أن هذا الحرمان الاقتصادي يؤثر على الاستعداد التعليمي عن طريق زيادة المخاطر البيولوجية أو المخاطر المعتمدة على الأسرة قبل دخول المدرسة، وبالتالي فإن الطلاب الذين واجهوا هذه الآثار البيولوجية أو الاجتماعية للفقر يتعرضون لمدارس تتسم بانخفاض الموارد التعليمية وفرصًا أقل لجودة التعليم، وبالتالي يكونون أكثر عرضة للإحالة إلى برامج التربية الخاصة، كما أن الوضع الاقتصادي لأسرة الطفل من ذوي الإعاقة ممكن أن

تؤثر في الخدمات المقدمة له حيث أن معدلات التباين العرقي في خدمات التربية الخاصة كانت واضحة في مناطق الضواحي ذات الدخل المرتفع بينما لم تكن كذلك في المناطق الحضرية (Skiba &et al, 2008).

كما أن من العوامل الاقتصادية التي ينبغي التطرق لها والتي أثرت على تطور التربية الخاصة بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الجدل الذي أثير حول التمويل الخاص ببرامج التربية الخاصة فقد اختلفوا حول أهمية التمويل المنفصل أو المدمج مع التعليم العام فيما يتعلق ببرامج التربية الخاصة، ووجدوا بأن الاتجاه للتمويل المدمج يعيق تفعيل نظام البحث عن طفل "Child Find" والذي يهدف لتحديد موقع جميع الطلاب من ذوي الإعاقة وتقديم التمويل بناء على عدد الأطفال الذين تقدم لهم الخدمات، كما وجدوا أن استخدام التمويل المدمج أدى إلى هبوط عدد الأطفال المعاقين الذين يتلقون الخدمات وإتاحة الفرصة للمسؤولين للتلاعب مما جعلهم يعودون للتمويل المنفصل (Martin & et al, 1996).

وفي هذا يشير كلًا من مكلوقلين وروز Mclaughlin &Rouse (2002) إلى أن هناك أوجه تشابه كبيرة في توجهات السياسة التعليمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا في مجالات التربية الخاصة، وقد كان للعوامل الاقتصادية دورًا كبيرًا في هذا الموضوع، حيث أن إنجلترا والولايات المتحدة تعتبر تدخل الدولة مقبولًا إذا كان ذلك ضروريًا لتوفير الحد الأدنى من الموارد، ذلك أن السوق لا يمكنه أن يؤمن جميع الموارد التي تحتاجها الأسر التي تعاني من فقر شديد.

ومن خلال ما سبق يتضح بأن العوامل الاقتصادية قد تكون أحد الأسباب الرئيسية التي تزيد من إحالة ذوي الإعاقة إلى برامج التربية الخاصة بسبب انخفاض التعليم الذي يتلقونه والحرمان الاقتصادي الذي يتعرضون له، كما أن هذه العوامل لها دورًا كبيرًا في تحديد الخدمات التي يمكن تقديمها لذوي الإعاقة والتمويل المتعلق ببرامج التربية الخاصة والتي تتأثر في جميع الأحوال باقتصاد الدولة.

رابعًا: العوامل الاجتماعية:

تعتبر العوامل الاجتماعية من العوامل المهمة في التأثير على التربية بشكل عام، حيث أن كل تربية تحمل صفات مجتمعها، ذلك أنها تقوم في الحقيقة على فهم واعي ومتعمق للمجتمع والثقافة التي يحملها. وفي ذلك يشير الخزاعلة (٢٠١٢) إلى أن التربية تعبر عن ثقافة المجتمع واتجاهاته وما يحمله هذا المجتمع من قيم وعادات وأفكار تمثل بيئة نظام التربية، بمعنى أن التربية تأخذ أولى أسسها وأصولها من المجتمع وتلتزم بثقافته وبالتالي فإن فهم التربية يتوقف على فهم المجتمع الذي تحدث فيه. وبما أن المجتمع يؤثر على التربية بشكل عام فمن الطبيعي أن يؤثر على التربية الخاصة حيث أن مساهمة المنظور الاجتماعي تكون في أعلى مستوياته عندما يعتبر جزء من وجهات النظر التفاعلية المكونة للتعليم الخاص بدلًا من التفسير الوحيد للإعاقة أو الاضطراب، كما أنها مقنعة أكثر من غيرها وتأتي بعدة مستويات (Farrell,2009).

ولعل من أهم الأمور التي تربط تأثير العوامل الاجتماعية بالتربية الخاصة ذلك التعريف الذي قدمه فاريل Farrell (2009) والذي ضمَّن فيه عناصر التربية الخاصة التي تعتبر التطور الشخصي والاجتماعي من الاختصاصات الأساسية لها حيث تركز على مدى واسع من التطويرات التي يسعى إليها التعليم لتشجيع المهارات الاجتماعية، حتى أصبح المجال الاجتماعي واحد من الأسس المكونة للتربية الخاصة والتي يساهم كل أساس منها بفهم وممارسة التربية الخاصة، حتى ظهرت نظرية فيجوتسكي Vygotski التي أشار فيها إلى أن العجز أو الاضطراب الذي يعاني منه ذوي الإعاقة لا يسيطر على الشخصية بأكملها بل إن العوامل الاجتماعية قد يكون لها دور في ذلك حيث أنها تساعد في تفسير شخصية الطفل بشكل أكبر، وبالتالي فيجوتسكي يقول بأن التعليم المقدم للطفل من ذوي الإعاقة يجب أن يعكس النتائج الاجتماعية المرغوبة فيجب أن يتم التعامل مع الطفل المعاق كطفل بغض النظر عن إعاقته. وعندما نبحث عن تأثير العوامل الاجتماعية على التربية الخاصة سيكون من الضروري التطرق لبعض الأحداث في الدول موضع التحليل يمكن تناولها فيما يلي:

١- إنجلـــترا وفـرنســـا:

لعبت الاضطرابات الاجتماعية دورًا كبيرًا في تطور التربية الخاصة في العديد من المجتمعات، وقد ظهرت هذه الاضطرابات في إنجلترا قبل فرنسا، فأصبحت مشكلات الفقر قضية اجتماعية ملحة في القوانين الإنجليزية لأن قوانين الفقراء حلت محل قانون الصناع، ورغم أن تلك القوانين كانت قوية لكن تطبيقها كان يقتصر على المستوى المحلي، والحقيقة أن الذي عزز وقوى اللامركزية في إنجلترا هو التمسك والالتزام القانوني والشرعي بقوانين الفقراء وتجزئتها على المستوى المحلي، حيث ظهرت اللامركزية في القرن السادس عشر للتخلص من النظم الكاثوليكية التي كانت ترعى الفقراء والمحتاجين، ويمكن القول بأن مشكلة الفقر باعتبارها مشكلة اجتماعية كبيرة في إنجلترا هي التي أظهرت المؤسسات التي تعتمد على الصدقات والتي كان الأفراد ذوي الإعاقة جزء منها، حيث أن تكرار مشكلات الفقر والتسول والإجرام جعل إنجلترا تتجه إلى إنشاء مؤسسات لهذه الفئات وهنا ظهرت نوعين من المؤسسات الأول يعتمد على الإحسان التطوعي والثاني يعتمد على الإحسان من باب الهبة، وكان هناك أيضًا شبكة خفية من مدارس الطبقات العاملة خارج نطاق ومجال القوانين الرسمية للدولة (Richardson &Powell, 2011).

وعندما ننتقل إلى فرنسا ونقارنها بإنجلترا في هذا المجال نجد بأن من أهم الأمور الملفتة للنظر هو عدم وجود أي شيء في فرنسا يشبه قوانين الفقراء التي ظهرت في إنجلترا وذلك لوجود السلطة الكبيرة للكنيسة الكاثوليكية وشبكة الكهنة ورجال الدين الذين يسيطرون على الدولة ويحتفظون بالفقراء داخل الأديرة، مما يجعل عنايتهم بالفقراء نابعة من العقائد الكاثوليكية عن الصدقة والإحسان والذي كان يعتبر العناية بهم التزامًا اجتماعيًا ودينيًا، حيث كانت هناك شبكة من المستشفيات لرعاية المرضى والفقراء وكبار السن التي تهدف للحبس والسجن أكثر من كونها تهدف لتقديم العلاج الطبي، ثم تم تحويلها إلى مؤسسات وإصلاحيات للأحداث خصصت للفقراء وأجبرتهم على العمل (Richardson &Powell, 2011).

ولعل من الأمور الاجتماعية التي كان لها تأثير على التربية الخاصة كذلك عامل الصدفة الذي لعب دورًا كبيرًا في اهتمام كل من إنجلترا وفرنسا بالصم بالدرجة الأولى، وهذا قد يربط لنا بين تأثير العوامل الثقافية التي جاء بها الفلاسفة والعوامل الاجتماعية التي لعبت دورًا أساسيًا في تفكيرهم، حيث تشير وينزر Winzer (1998) إلى أن جان جاك روسو الفيلسوف الفرنسي كان جارًا لجاكوب بيريه الذي كان معلم للطلاب الصم في فرنسا والذي تأثر بشكل كبير بأفكاره حتى اتخذ جاكوب أسلوب روسو في التدريب المنظم المبني على الأحاسيس، وبذلك كان جاكوب هو أول شخص في فرنسا يضع هذا الأسلوب التعليمي الرائع موضع التطبيق العملي، بالتالي كان عامل القرب الاجتماعي هو المحرك الأساسي في التعاون الذي حصل بين جان جاك روسو وجاكوب بيريه.

وفيما يتعلق بأساليب التصدي لتلك المشكلات الاجتماعية فقد أشارت وينزر Winzer (1998) إلى أن فلاسفة عصر التنوير في كل من فرنسا وإنجلترا بنوا نظمهم الفكرية التي تقوم على الربط بين النظريات العقلانية والتجريبية، حيث ارتكزت فلسفتهم الأساسية على أن البشر معرضين للمرور بخبرات مختلفة، وبأن تأثير المجتمعات المتحضرة يمكن أن تساعد الأشخاص ممن لديهم قدرات وخاصيات فطرية لأن يطوروا حتى يحققوا النجاح. كما أشار كلًا من ريتشاردسون وبول Richardson &Powell (2011) إلى أن كلًا من إنجلترا وفرنسا أصدرت قوانين وتشريعات لحل المشكلات الاجتماعية الموجودة فيها، مما ساعد على تدخل الدولة واتخاذ إجراءات سيطرة وضبط في هذا الأمر.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية:

عانت الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل إنجلترا وفرنسا من الفقر وقد تمثلت من خلال مشكلة الأقليات التي كانت تتعرض للفقر بشكل كبير، حيث أشار كلًا من سكيبا وآخرون Skiba & et al (2008) إلى أن الفقر يعتبر مؤثر هام على الأداء الاجتماعي العاطفي للطفل، كما أن الفقر يخلق الظروف التي تقلل من فاعلية تربية الأطفال، وبالتالي هذا يتطلب مواجهة عوامل الخطر الاجتماعية والاقتصادية، وهنا تلعب الاعتقادات الاجتماعية للمعلمين

دورًا كبيرًا في ذلك حيث أن المعلمين كانوا يحيلون أطفال الأقليات الذين يتعرضون للفقر إلى برامج التربية الخاصة بناء على المعتقدات الاجتماعية السلبية والتي يمثل فيها الطلاب الأمريكيين من أصل أفريقي الجماعة الأكثر في برامج التربية الخاصة في كل الولايات تقريبًا.

وكما لعبت الصدفة الاجتماعية دورًا في اهتمام إنجلترا وفرنسا بفئة الصم فقد لعبت أيضًا دورًا في اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الفئة في بداياتها، حيث كان هوبكنز جالوديت وهو مؤسس أول مؤسسة تربية خاصة في أمريكا الشمالية يسكن بجانب امرأة صماء تدعى أليس كوجويل ويشجع من قبل والدها في عمله (Winzer,1998). وهو ما جعل جالوديت يهتم بهذه الفئة ويقدم الكثير لخدمتها، وبالتالي فإن عامل الصدفة الاجتماعي كان من أهم العوامل في لفت الانتباه لفئة تتطلب احتياجات خاصة تتناسب مع طبيعتها الفريدة.

وعلى هذا فإن العوامل الاجتماعية كان لها تأثير كبير على ميدان التربية الخاصة والتي تتمثل في ردود فعل المجتمع نحو ذوي الإعاقة والمشكلات الاجتماعية التي تظهر فيه كالفقر وغيرها من المشكلات، والتي قد تزيد من حالات الإعاقة، بالإضافة إلى عامل الصدفة الاجتماعية التي لعبت دورًا كبيرًا في الاهتمام بفئات التربية الخاصة، وبالتالي يمكن القول بأن تغيير العوامل الاجتماعية سيساعد على تغيير بقية العوامل تبعًا لها.

المحور الثاني: رؤية مستقبلية للاستفادة من العوامل (الثقافية- السياسية- الاقتصادية- الاجتماعية) في تحديد مستقبل التربية الخاصة الحالي في المملكة العربية السعودية:

من خلال استعراض المراحل والتطورات التي مرت بها التربية الخاصة في القرون الماضية في مجموعة من الدول المتقدمة نلاحظ العديد من أوجه التباين والاختلاف بين تلك الدول، والتي انعكست بشكل كبير على تطور أصول التربية الخاصة في كل منها وساهمت في تكوين الصورة الحالية لها، حتى شهدت هذه المراحل العديد من التغيرات مع بداية القرني التاسع عشر والعشرين في جميع أنحاء العالم، ومنها المملكة العربية السعودية التي استفادت من تلك التجارب والأحداث في تشكيل أصول التربية الخاصة لديها.

وعلى هذا يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية تستطيع الاستفادة من تلك الأصول في تحديد الأفكار والأسس التي تقوم عليها التربية الخاصة فيها، ذلك أن السنوات الأولى من عمر التربية الخاصة كانت مليئة بالعديد من الأفكار التي يمكن الاستفادة منها في الوقت الحالي، إذ يشير كلًا من هالاهان وكوفمان (٢٠٠٨) إلى أن الأفكار التي طرحها العلماء الأوائل في التربية الخاصة منذ القرون الماضية كانت تعتبر حينها بمثابة أفكار ثورية شكلت الأساس لما نطلق عليه التربية الخاصة بالوضع الراهن، من خلال الأساليب التربوية الحديثة كالتعليم الفردي والتركيز على حواس الطفل وتنظيم البيئة وأساليب التعزيز الفعالة، وبذلك فإن الجذور التاريخية للتربية الخاصة تعود في الأساس إلى تلك السنوات التالية لعام ١٨٠٠م أو إلى ما ساد في القرني الثامن عشر والتاسع عشر من اهتمام بها، حيث أصبح من السهل تتبع جذور الأساليب التربوية المعاصرة التي تستخدم مع ذوي الإعاقة من خلال الرجوع إلى تلك الأساليب التي استخدمت في ذلك الوقت، وقد ظلت التربية الخاصة حتى الآن مجالًا خصبًا لتقديم الجديد والإثارة والمثالية والجدل.

كما اتضح من خلال استعراض الأطر النظرية والدراسات السابقة في الموضوع أن التربية الخاصة في العديد من الدول في يومنا هذا تتوسط بين القضيب المغناطيسي ذو القطبين الموجب والسالب الذي يكون لكل منهما قوة تشده نحوها على حساب الطرف الآخر، ذلك أنها واجهت العديد من التناقضات بين المختصين وصانعي السياسات وأولياء الأمور وذوي الإعاقة أنفسهم، فهي بين نظامي المركزية واللامركزية، فجوة التنظير والممارسات، المسميات الإيجابية والمسميات السلبية، الاتجاه التصنيفي والاتجاه اللاتصنيفي، العزل والدمج، التمويل المنفصل والتمويل المدمج، والتي تشكل تحديات للتربية الخاصة تتطلب مواجهتها حتى تضمن استمراريتها، ويمكن القول بأن المملكة العربية السعودية تعرضت مثلها مثل باقي الدول لتلك التحديات والتي كانت وما زالت مؤثرة في التربية الخاصة حتى اليوم، وعلى هذا فإن معرفة هذه التحديات التي واجهتها الدول المختلفة يساعد المملكة العربية السعودية على إيجاد حلول جذرية لها كونها تستفيد من تلك التجارب والمحاولات مما يساعدها على التوصل إلى نظرية موحدة في

التربيـة الخاصـة يطمـح إليهـا أي مخـتص فـي الميـدان، والتـي أكـد علـى أهميتهـا كـلًا مـن ريتشاردسون وبول Richardson &Powell (2011) حيث ذكرا بأن الهدف الذي تسعى إليه التربية الخاصة في الوقت الحالي هو تطوير نظرية مناسبة تربط بين وجهات النظر المتنوعة وتجعل العمل عقلاني وخاضع للتشريعات والحقائق العلمية.

وفي هذا يشير فلورين Florian (2014) إلى أنه أينما وجدت أنظمة التربية الخاصة ستتواجد مشاكل فيها، وأن المهمة المستقبلية للتربية الخاصة لا تكمن في الدفاع عن التعليم الخاص والمختلف لذوي الإعاقة وتقديم وسائل خاصة وإضافية، وإنما تكمن في تحدي الرضا الذاتي ومحاولة الاستفادة مما هو متوافر ومتواجد لجميع الأطفال في المدارس، أي التركيز على تقديم التعليم المناسب للجميع مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية لذوي الإعاقة، وهذا بالتالي يقلل من التأثيرات السلبية لمعاملة ذوي الإعاقة بأنهم مختلفين عن غيرهم.

وعلى هذا يمكن الإشارة إلى أن مستقبل التربية الخاصة بالمملكة العربية السعودية في جميع الميادين قد تغير بشكل كبير بعد سن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القرن الحادي والعشرين والتي كانت المملكة من أوائل الدول التي وقعت عليها مما يدل على إيمانها الكبير بالمحافظة على حقوق ذوي الإعاقة فيها (المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،٢٠١١)، وفي هذا أشار كلًا من ريتشاردسون وبول Richardson &Powell (2011) إلى أن هذه الاتفاقية ساعدت على حصول ذوي الإعاقة على حقوقهم المختلفة والتي تضمنت ما تسعى إليه الاتجاهات العالمية الحديثة لسياسة التعليم الشامل الذي يعترف بكافة أشكال التنوع البشري، وقد اختلفت الدول في اتجاهاتها نحو هذه السياسة ففي حين أن بعض الدول اعترفت بها وطبقتها مثل الولايات المتحدة الأمريكية بينما ما زال هناك بعض الدول لم تعترف بها حتى الآن مثل ألمانيا.

وبالتالي فإننا لا نستطيع الحديث عن مستقبل التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية دون التطرق لسياسة الدمج الشامل باعتباره أحدث التوجهات العالمية في ميدان التربية الخاصة والذي بدأت المملكة بتطبيقه في بعض المدارس، وفيما يتعلق بالدمج الشامل فقد أشار

إليه فاريل Farrell (2010) بأنه عبارة عن حصول جميع الأطفال على الخدمات التعليمية معاً داخل نفس الفصول الدراسية العامة، ويتبعون المناهج الدراسية ذاتها وبنفس معدل الوقت، ويواجهون نفس المبادئ والأساليب التربوية والتعليمية التي يواجهها باقي الأطفال، وقد ذكر الخطيب (٢٠١٣) بأن التعليم الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية فتح آفاقاً غير مسبوقة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حيث يتلقى ما يزيد عن ٩٠٪ منهم في الوقت الحالي تعليمهم في المدارس النظامية نصفهم يتلقون هذا التعليم في الصفوف العادية.

وعلى هذا يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية ركزت كذلك على تطبيق سياسة الدمج الشامل من خلال مراعاة الفروق الفردية ضمن إطار تعليمي أقل تقييدًا، حيث خطت خطوات كبيرة في الانتقال بذوي الإعاقة من بيئات العزل إلى الدمج في المدارس العادية التي أصبحت تضم عدد كبير من هؤلاء الأطفال بعد أن كانت ترفضهم، وهذا يعطينا دليلًا حقيقيًا على تماشي سياسة المملكة مع القوانين والتشريعات العالمية، فالاتجاه للدمج الشامل يعكس فلسفة حقيقية لتطبيق قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة (IDEA) الذي يؤكد على وضع الأطفال في البيئات الأقل تقييدًا عند الحاجة (الخشرمي، ٢٠٠٣). ولكن الحقيقة أن هذه السياسة تواجه العديد من المعوقات، ذلك أن ممارسات الدمج في المملكة العربية السعودية ما زالت تصطدم بالعديد من العوائق من الاتجاهات السلبية نحو الدمج وعدم وجود نظام تعليمي يشتمل على كوادر تعليمية متخصصة (إمام، ٢٠١٦). وبالتالي فإن الاستفادة من خبرات الدول الأخرى قد تكون مفيدة جدًا للتغلب على تلك العوائق ومحاولة الارتقاء بسياسة الدمج الشامل في المملكة.

وعندما نحاول جعل المملكة تستفيد من تلك التجارب نجد بأن أوائل الفوائد المجنية هي الايمان بأن العقبات والتحديات التي تواجه الدمج الشامل هي أمر طبيعي جدًا وهي البداية الحقيقة للتطبيق الناجح، ذلك أن تلك العقبات مرت بالدول المتقدمة كذلك، حيث أشار كلًا من براين وتيري وفيليب وبريوير Brain &Terri &Philip &Brewer (1996) إلى أنه على الرغم من أن الكثير من النقاش حدث في البداية حول هذه الفلسفة وفوائد التعليم الشامل، لكن أكثر الناس بعد ذلك قبلوا المبادئ الأساسية للتعليم الجامع حيث بدأ العديد من المربين والأسر

في المدارس لتنفيذ هذه النماذج، وذكروا أن الدول بدأت تتجه إلى التوسع في تطبيق هذا القانون من خلال مباني مهيئة لهذه الفئة وتطوير المناهج الدراسية التي تعكس نتائج المتعلم، وكذلك التطوير المهني للمعلمين الذين يعملون معهم بالإضافة إلى دعم المجتمع المحلي لمحاولة التغيير.

والحقيقة أن مستقبل التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية يتطلب التعمق في جميع العوامل التي تم تناولها حتى يمكن فهمها بشكل دقيق وتجاوز العقبات التي تم المرور بها سابقًا مما يساعد على تطوير وضع التربية الخاصة بالمملكة في الوقت الحالي، كما أن سياسة التعليم الشامل التي يتجه لها مستقبل التربية الخاصة بالمملكة تتطلب تغييرًا في جميع هذه العوامل فهي تحتاج تعديل في الأيدولوجيات (الأفكار والمعتقدات المتمثلة في العوامل الثقافية)، والمجموعات والسياسات الاجتماعية (المتمثلة في العوامل الاجتماعية)، والمنظمات الوطنية للدولة (المتمثلة في العوامل السياسية)، وكذلك الموارد المتاحة للتعليم الخاص (المتمثلة في العوامل الاقتصادية) مما يعني بأن تلك العوامل مجتمعة كانت وما زالت لها تأثير مستمر على التربية الخاصة حتى الوقت الحالي.

وختامًا يمكن القول بأن جميع العوامل التي تم التطرق لها مسبقًا مرتبطة ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا، فحركة التنوير على سبيل المثال والتي أحدثت النقلة النوعية الهائلة في ميدان التربية الخاصة، كانت بمثابة البوتقة التي جمعت تأثير عدة عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية ودينية واجتماعية تكاتفت جميعها في تفسير الأوضاع المختلفة ووضع حلول للمشكلات التي ظهرت في مجال التربية الخاصة، وهذا ما يعطي القوة للتربية الخاصة كونها ليست وحيدة في المجال بل هي مرتبطة بغيرها من العلوم التي تؤيدها وتستقي منها ما يناسبها.

مما يعني أنه من الضرورة تسليط الضوء على هذه العوامل مجتمعة حتى يتحقق الفهم الكامل لأصول التربية الخاصة في الدول المختلفة عمومًا وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، ذلك أن هذه العوامل توضح لنا القضايا والمشاكل والتطورات التي مرت بها التربية الخاصة والتي أثرت على مسيرتها طوال القرون الماضية، والتي ما زالت تسهم في

تشكيلها حتى الوقت الحالي، ولا غرابة في أن تؤثر جميع تلك العوامل في وضع التربية الخاصة كونها مؤثرًا حاسمًا في طبيعة الانسان وفكره الذي يعتبر الاختلاف والتنوع جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية.

وبالتالي فإن مرور التربية الخاصة بتلك المشاكل كانت عاملًا أساسيًا في إحداث التطور والتقدم، ذلك أن الانسان لا يحاول التغيير إلا إذا شعر بالفشل ولا يصل إلى الإنجازات بدون المرور بالإخفاقات ومحاولة تجاوزها للوصول للغاية المطلوبة، وهذا جزء من الحكمة الإلهية التي أوجدها الله سبحانه وتعالى في الانسان حيث ذكر في محكم كتابه (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي كَبَدٍ){سورة البلد،٤}، فالإنسان طالما هو على قيد الحياة سيكابد حتى يعيش حياة كريمة ترضيه وتحقق ذاته وتشعره بإنسانيته قبل كل شيء، ولذلك فإن إحداث التطورات والتغييرات في التربية الخاصة بالمملكة العربية السعودية ستبقى ما بقيت البشرية محاولة الاستفادة من أصولها وتجارب غيرها في إيجاد حلول لمشكلات مستقبلها.

المـــــراجـــــع

أولًا: المراجع العربيـــة:

١- آل الشـيخ، هيـا إسـماعيل (٢٠١٦). مـنهج الإسـلام فـي التعامـل مـع ذوي الاحتياجـات الخاصـة. قسم الدراسات الإسـلامية، كليـة التربيـة، جامعـة الملـك سـعود، الريـاض، المملكـة العربية السعودية.

٢- إمـام، محمـود محمـد (٢٠١٦). التعلـيم الـدمجي للأطفـال ذوي الاعاقـات فـي دول الخلـيج العربي في ضوء التشريعات الدولية "دراسة تحليلية". مجلة الطفولة العربية، ١٧، ع٦٦.

٣- التركي، محمد (٢٠٠٥). التربية بين التنوير والعولمة والتدمير .أعمال ندوة التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي –المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس.

٤- الروسان، فاروق (٢٠٠٧). سيكولوجية الأطفال غير العاديين مقدمة في التربيـة الخاصـة. ط٧، عمَّان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

٥- الخزاعلـة، محمـد سـلمان (٢٠١٢). أصـول التربيـة ومبادئهـا. عمَّـان: دار صـفاء للنشـر والتوزيع.

٦- الخشـرمي، سـحر (٢٠٠٣). تطـور التربيـة الخاصـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية. بـرامج التوحد نموذجًا. ورقـة عمل مقدمـة في الأسبوع الثقافي السـعودي في الأردن، فـي الفترة من ٢٢-٢٣ شوال، عمَّان، الأردن.

٧- الخطيب، جمال (٢٠١٣). أسس التربية الخاصة. عمَّان: مكتبة المتنبي للنشر والتوزيع.

٨- زهـران، حامـد (١٩٩٤). التوجيـه والإرشـاد النفسـي. ط٣، القـاهرة: دار عـالم الكتـب للنشـر والتوزيع.

٩- مـرزا، هنـد؛ مـرزا، هنيـة؛ والجمـاعي، ريـم (٢٠١١). أبجـديات الإدارة والاشـراف التربـوي تطبيقات في مجال إدارة التربيـة الخاصـة بالمملكـة العربيـة السـعودية. الريـاض: مكتبـة الملـك فهد الوطنية.

١٠- المكتب التنفيـذي لمجلـس وزراء الشـؤون الاجتماعيـة بـدول مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربية (٢٠١١)، سلسلة الدراسات الاجتماعية، ع٦٨.

١١- الموسى، ناصر (١٩٩٩). مسيرة التربية الخاصة بوزارة المعارف في ظلال الذكرى المئوية لتأسيس المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

١٢- هالاهان، دانيال؛ وكوفمان، جميس (٢٠٠٨). سيكولوجية الأطفال غير العاديين وتعليمهم. (ترجمة: عادل عبدالله محمد)، عمَّان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

١٣- وزارة المعارف (١٤٢٢). القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة. الرياض، المملكة العربية السعودية: وزارة المعارف.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Anderson, K., Algozzine, B., Spooner, F. & Lo, Y.Y (2017). Challenges and Advances in Special Education Moving Forward. The Journal of Special Education, 50 (4), 195-196.

2- Battaglino, L. (2007). Special Education around World. Bridgwater Review, 26 (2), 11-14.

3- Brain, M., Terri, C., Philip, W. & Brewer, R (1996). LRE Policy: The Leadership Challenge. Remedial and Special Education, 17(3), 67-158.

4- Farrell, M (2010). Debating Special Education. The USA & Canada: Routledge.

5- Farrell, M. (2009). Foundations of Special Education an Introduction. United Kingdom: A John Wiley & Sons.

6- Florian, L. (2014). The SAGE Handbook of Special Education. Chapter Title: Reimagining Special Education: Why New Approaches are Needed. SAGE Publications Ltd.

7- Friedman, C. (2016). Outdated Language: Use of "Mental Retardation" in Medicaid HCBS Waivers Post-Rosa's Law. Intellectual & Developmental Disabilities, 54 (5), 342-353.

8- Maher, P. (2011). Caution on Exhaustion: The Courts Misinterpretation of the IDEA'S Exhaustion Requirement for Claims Brought by Students Covered by Section 504 of the Rehabilitation Act and The ADA but Not by The IDEA. Connecticut Law Review, 44 (1), 259-300.

9- Martin, E., Martin, R &Terman, D. (1996). The Legislative and Litigation History of Special Education. Special Education for Students with Disabilities, 7 (1), 25-39.

10- Mclaughlin, M. & Rouse, M (2002), Special Education and School Reform in the United States and Britain, London and New York: Routledge.

11- Richardson, J. & Powell, J (2011). Comparing Special Education: Origins to Contemporary Paradoxes. Stanford, CA, Stanford University Press.

12- Skiba, R., Simmons, A., Ritter, S., Gibb, A., Rausch, M., Cuadrado, J. & Ching, C (2008). Achieving Equity in Special Education: History, Status, and Currant Challenges. Exceptional Children, 74 (3), 264-288.

13- Turner, R. (2015). On Brown V. Board of Education and Discretionary Originalism. Utah Law Review, (5), 1143-1199.

14- Warren, D. (2017). A Narrower than Necessary Focus: Jason Ellis and Benjamin Kearl on Special Education History: A Multilogue Response to Benjamin Kelsey Kearl and Jason Ellis. Education's Histories, 4, 1-3.

15- Winzer, M. (1998). A Lot Often Told: The Early Progression of Special Education. Remedial and Special Education, 19, 212-218.

16- Yell, M., Katsiyannis, A. & Hazelkorn, M (2007). Reflections on the 25th Anniversary of the U.S. Supreme Court's Decision in Board of Education v. Rowley. Focus on Exceptional Children, 39 (9), 1-12.